

كلمة للرئيس ياسر عرفات أمام الدورة الرابعة  
والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة  
نيويورك، 23/9/1999. \* [مقتطفات]

[.....]

أتي إليكم اليوم، أنتم ممثلي المجتمع الدولي، للسنة الثانية على التوالي، ساعياً لاستمرار دعمكم، من أجل إنجاز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة، التي تفصلنا عن إعلان دولتنا الفلسطينية المستقلة، وبسط سيادتها على أرضنا المحررة.

[.....]

وأيضاً فإن الحكومة الإسرائيلية مطالبة وبشكل فوري وحاسم أن تتوقف عن جميع إجراءاتها المناقضة للقرارات والمواثيق الدولية، والمدمرة لفرص تحقيق السلام، وفي مقدمتها النشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي، خاصة في منطقة القدس الشريف وحولها، وحصار مدينة بيت لحم، وفي بقية الأراضي الفلسطينية. إن استمرار هذه الممارسات الاستيطانية سيشكل إجهاضاً للأمال والتوقعات التي ولدها توقيع مذكرة شرم الشيخ، ونسفاً لمحادثات الوضع النهائي التي انطلقت في 13 أيلول [سبتمبر] الجاري، وذلك لنكمل سوياً مع شريكي الجديد السيد براك مسيرة سلام الشجعان، الذي بدأناه مع شريكي الراحل يتسحاق رابين، الذي دفع حياته من أجل هذا السلام وكذلك مع شريكي شمعون بيرس لشرق أوسط جديد.

ولذا فإننا نتطلع لرؤية تغيير حقيقي وملموس في مواقف وأعمال الجانب الإسرائيلي ليفتح الباب قولاً وفعلاً أمام تحقيق السلام العادل والشامل، سلام الشجعان، الذي يوفر للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 الذي ينص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة. السيد الرئيس،

إن تجسيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، إنما يوفر الضمانة الأكيدة لسلام وطييد في الشرق الأوسط، ويجسد كذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها على مدى خمسين عاماً، بداية بالقرار الدولي 181 الذي أقر قيام دولتين في فلسطين: دولة يهودية وهي إسرائيل ودولة عربية وهي فلسطين. إن حقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم أو بالقهر، وقد برهن شعبنا على مدى هذه السنوات الطوال أنه جدير بالحياة وبالحرية وجدير بالدولة المستقلة. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة أن يؤكد على هذا الحق ويعمل على تجسيده.

[.....]

ولكي يكتمل السلام لا بد من أمرين أساسيين، أولهما هو ضرورة التوصل إلى التسوية النهائية على كافة المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، على أساس التطبيق الكامل والدقيق لقرارات الشرعية الدولية، خاصة

\* "وفا (الإلكترونية)" (غزة)، 23/9/1999.

قرارات مجلس الأمن 242، 338 و425. وثانيتها تقديم الدعم والمساعدة الاقتصادية الكافية من قبل المجتمع الدولي لتحقيق وضع اقتصادي أفضل، والتوصل إلى تحقيق الرخاء في المنطقة، وفي مقدمة متطلبات ذلك انتشار الاقتصاد الفلسطيني من الحالة المزرية التي سببتها سنوات الاحتلال الطويلة حتى يصبح ممكناً بناء علاقات تعاون اقتصادي على صعيد المنطقة. ولا بد لي هنا من شكر الدول المانحة التي قامت وتقوم بتقديم مساعدات هامة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية، للتغلب على الصعوبات الهائلة التي واجهتنا منذ قيام السلطة الوطنية بسبب الإغلاق والحصار الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية السابقة على المناطق الفلسطينية لمدد طويلة، مما عمق حالة الدمار الشامل للاقتصاد الفلسطيني، حيث لا زال شبخ الفقر والبطالة يهدد قدراتنا الاقتصادية وخططنا لإعادة الإعمار والبناء والتنمية.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)